قياس و تحليل التفاوت في توزيع الرفاهية الاقتصادية في محافظة السليمانية لعام ٢٠٠٧[١]

أ. م. د. صابر ثيرداود عثمان
جامعة صلاح الدين – أربيل

أ. م. شظان جمال حمة سعيد
جامعة السليمانية

كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المستخلص

إن مسألة التفاوت في توزيع الدخل والانفاق الاستهلاكي متعلقة بالرفاهية الإقتصادية، وذلك لوجود علاقة عكسية بين الرفاهية الاقتصادية من جهة، ودرجة التفاوت في توزيع الدخل و/ أو الانفاق الاستهلاكي ،من جهة اخرى. فرغم أن وجود التفاوت في توزيع الدخل و/ أو الانفاق الاستهلاكي يعد ظاهرة طبيعية في كل مجتمع ، ولكن إذا ما تجاوز حداً معيناً ينجم عنه آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة لاتحمد عقباها ، الأمر يستلزم توافر مؤشرات خاصة به وذلك بهدف تخطيط ومتابعة وتقييم البرامج المتعقة بالتنمية الاقتصادية . إنطلاقاً مما ذكر آنفا ، قامت الدراسة الحالية بقياس و تحليل درجات التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي في محافظة السليمانية على مستوى ثلاث مناطق جغرافية: مركز المحافظة، بقية الحضر والريف، وذلك باستخدام المقاييس الموضوعية المعروفة لقياس التفاوت ضمن المناطق الثلاثة، كمعامل جيني، معامل كوزنتز،معامل الاختلاف ، فضلاً عن قيامها بقياس واختبار التفاوت الثنائي بين كل منطقتين من المناطق الثلاثة باستخدام مقاييس خاصة تسمى بنسب التفاوت الاقتصادي (Economic Distance Ratios). وقد توصلت الدراسة إلى أن درجات التفاوت في توزيع الانفاق الفردي مرتفعة نسبياً في العينة المدروسة، لاسيما في الحضر ، فضلاً عن معنوية التفاوت لتوزيع الانفاق بين المناطق الثلاثة .

ان هذه النتائج متوافقة مع التوقعات المسبقة للدراسة. وقد تم استخدام بيانات الإنفاق الأسري للمسح الميداني الذي أنجزه الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا المعلومات العراقي بالتعاون مع هيئة الإحصاء لأقليم كوردستان- العراق لعام (٢٠٠٧). وقد خرجت الراسة بجملة من المقترحات التي قد تخدم الدراسات المستقبلية المتعلقة بالتفاوت ، او التي تساعد في وضع البرامج التي تخفف من حدة التفاوت في المستويات المعيشية لافراد المجتمع ، بالتالي الحد من اثارها الضارة.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد ١٩
العدد ٧٢
الصفحات ١٧٠- ١٨٧

(١) اليحث مستل من رسالة ماجستير الموسومة (قياس وتحليل التفاوت في توزيع الانفاق الاسري في محافظة السليمانية لعام ٢٠٠٧) المقدمة من قبل الطالبة شفان جمال حمة سعيد الى قسم الاقتصاد- كلية الادارة والاقتصاد جامعة صلاح الدين –اربيل .

أهمية الدراسة

أهمية الدراسة تنبع من ان الإنفاق الإستهلاكي هو المكون الاساسي للرفاهية الاقتصادية التي بدورها تعد مكوناً اساسيا للرفاهية العامة لأي مجتمع، كما ان مستوى الرفاهية الاقتصادية تتحدد بكل من مستوى الانفاق الاستهلاكي ودرجة التفاوت في توزيعه. عليه فإن تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم أية برامج للتنمية الاقتصادية الهادفة الى تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع يستلزم توافر مجموعة من المؤشرات ، بضمنها المؤشرات الخاصة بالتفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بين أفراد المجتمع .

مشكلة الدراسة

أن تركز الثروة في أحد قطبي التوزيع ، يقابله تركزاً للفقر والحرمان في القطب الاخر، كما وأن وطآة التفاوت تزداد ثقلاً على المتواجدين في اسفل سلم التركيب الإجتماعي . فاذا ما تجاوزت درجة التفاوت حداً معيناً ، فانها تسبب مشكلات إجتماعية وسياسية معقدة وخطيرة تصعب معالجتها . وفيما يتعلق الأمر بالدراسة الحالية لاتوجد رؤى واضحة عن طبيعة توزيع الانفاق الاستهلاكي في العينة المدروسة، ومن ثم عدم توافر معلومات لمدى التفاوت في المستوى المعيشي سواء ضمن المناطق الجغرافية أو فيما بينها .

فرضية الدراسة

من المتوقع أن تكون درجة التفاوت في توزيع الإنفاق في المناطق موضوعة الدراسة مرتفعة نسبياً بشكل عام ، ولاسيما في المناطق الحضرية مقارنة بالريف . كما تتوقع الدراسة وجود التفاوت فيما بين المناطق ، ولاسيما بين الحضر والريف، وبدرجة معنوية.

أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة بما يأتي :

١- قياس وتحليل التفاوت في توزيع الإنفاق الاسري في ثلاث مناطق لمحافظة السليمانية .
٢- قياس واختبار التفاوت الثنائي فيما بين المناطق الثلاثة .
٣- الخروج ببعض المقترحات التي قد تخدم في تقليص حدة التفاوت أو تخدم الدراسات المستقبلية حول التفاوت .

منهجية الدراسة :

تم استخدام المقاييس الموضوعية المعروفة لقياس التفاوت في توزيع الانفاق الفردي ضمن المناطق الثلاثة، كمعامل جيني،معامل كوزنتز، معامل الاختلاف ، فضلاً عن قياس التفاوت فيما بين تلك المناطق باستخدام مقاييس خاصة بالتفاوت الثنائي تسمى بنسب التفاوت الاقتصادي(Economic Distance Ratios).

البيانات المستخدمة :

تم استخدام بيانات الإنفاق الأسري للمسح الميداني الذي أنجزه الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا المعلومات العراقي بالتعاون مع هيئة الإحصاء لأقليم كوردستان-العراق لعام (٢٠٠٧) ، إذ شمل المسح (٣١٨) ، (٣١٦) و(٣٠٧) أسرة في الريف، بقية الحضر[٢] ومركز المحافظة، على التوالي .

(١)بقية الحضر تشمل مراكز الاقضية والنواحي.

توصيف المقاييس المستخدمة لقياس التفاوت و صياغتها

تستخدم الدراسة الحالية المقاييس الموضوعية لقياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي مفسحة المجال بعد ذلك لتقييمها على وفق المعايير الاخلاقية (الفارس ، ٢٠٠١ ، ص ١٠٠) . فضلاً عن المقاييس المذكورة آنفا ، وسيتم الاستعانة بمؤشرات أخرى للتفاوت كالحصص النسبية للفئات الانفاقية المختلفة، فالبعض يقول لاتقلق بشأن إرتفاع التفاوت على وفق معيار جيني ، الا ان القلق مبرر عندما تتوسع الفجوة بين الاغنياء والفقراء او بين المناطق المختلفة (Fields,2007). لذا ، يتم استخدام مقياس التفاوت الثنائي ايضاً الذي سيتم توضيحه لاحقاً، علاوة على المقاييس في ادناه .

أولاً : المقاييس الموضوعية(Objective Measures) :

١ - مقاييس العرض الرياضي(Mathematical Parade Measures): انها مقاييس متطورة تستخدم لأغراض المقارنات الدولية أو لمقارنة التفاوت عبر الزمن داخل البلد الواحد (شاوي ،١٩٩٩ ، ص٣٥) . وسيتم توضيح تلك المقاييس في ادناه :

أ – معامل جيني (Gini Cofficient) : هذا المقياس هو الاكثر استخداما لقياس التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق والثروة (Kakwani , 1980 ,p 30) . تعتمد فكرة المقياس على منحنى لورنز ولكن يعبر عنه بمؤشر رقمي (Haughton and Khanker, 200 , p105). قيمة المعامل تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح (١). في الحالة الاولى يتسم التوزيع بالمساواة التامة، اما في الحالة الثانية يحصل فيها فرد واحد فقط على اجمالي الدخل والبقية محرومون منه (باقر واسماعيل ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢) . يمكن صياغة معامل جيني للبيانات الفردية كالاتي :

$$G = \frac{\Delta}{2u} \qquad \text{..... (4)}$$

حيث أن : 2u هو أقصى قيمة محتملة ل (Δ) ،في هذه الحالة G=1.
وعند ترتيب الدخل أو الإنفاق (yi) تصاعدياً ، يمكن احتساب (Δ) كما يأتي :

$$\Delta = \frac{1}{n(n-1)} \sum_{i=1}^{n} \sum_{j=1}^{k} |y_i - y_j| \quad \text{where: } i \neq j \text{..... (5)}$$

حيث أن yi: الدخل الذي يستلمه الأفراد أو العوائل.
i , j: ١، ٢ ، ٣ ، ..... n و K من الأفراد.
يمتاز معامل جيني بسهولة أحتسابه ووضوح فكرته(جعاطة، ١٩٨٩)،كذلك أمكانية أستخدامه لمقارنة توزيعات الدخل عبر قطاعات سكانية مختلفة وبلدان مختلفة، ولتوضيح التغير في توزيع الدخل في مناطق مختلفة خلال فترة زمنية محددة (محمد ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٩) . ويكون أساساً لعدد من مقاييس التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق والرفاهية الإقتصادية. هذا فضلاً عن امكانية احتسابه من البيانات المبوبة والفردية (المشهداني، ١٩٨٩ ، ص ١٧٢) . ولكن يعاب عليه بأنه يتحيز للفئات الدخلية الوسطى بالدرجة الأولى ، أي إن المعامل يعطي وزناً أكبر للتغيرات التي تحدث في مركز التوزيع مقارنة بالتحولات التي تحدث عند أطرافه. بعبارة أخرى، يمكن القول بأنه متحيز نحو التحسن الذي يطرأ على أوضاع الفئات الدخلية الوسطى (عبد الفضيل ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣) .
كذلك فإن هذا المعامل لايخبرنا أين يقع التفاوت ، بالأضافة الى أنه مقياس للتفاوت فقط حيث أنه يمكن أن تمتلك البلدان نفس معامل جيني ولكن لها مستويات مختلفة من الثروة إذ يمكن أن يكون هناك دولة فقيرة يكون فيه التفاوت منخفضاً (Wikipedia, the free encyclopedia.mht).

ب معامل كوزنتز (Kuznets Cefficient): وفقاً لهذا المقياس ترتب الوحدات الاقتصادية ، كالأفراد أوالأسر، تصاعدياً إلى عدة فئات متساوية العدد ، مثلاً عشرون فئة،بعد ذلك يتم صياغة المعامل كما يلي (باقر وكاظم ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٣) :

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{20} |d_i - 5|}{190} \quad \text{.....(7)}$$

حيث أن di: يشير الى النسبة المئوية للدخل أو الإنفاق التي تتلقاها الفئة العشرينية (i).
| di-5 | : القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد في الفئة العشرينية(i) و النسبة المئوية للدخل أو الإنفاق المتحقق لهذه الفئة .و٢٠: يشير الى عدد الفئات الدخلية أو الإنفاقية.
عندما يكون توزيع الدخل متساوياً تماماً فإن كل فئة عشرينية تحصل على (٥%) من الدخل. وبذلك فإن di-5 | | تكون مساوية للصفر لكل الفئات. ونتيجة لذلك تكون قيمة معامل كوزنتز مساوية للصفر . أما في أقصى حالات التفاوت في توزيع الدخل فإن الفئة العشرينية الأخيرة تحصل على (١٠٠%) من الدخل، وبهذا فإن قيمة معامل كوزنتز تصبح مساوية للواحد الصحيح . عليه ، فإن قيمة معامل كوزنتز،كمعامل جيني، تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح، ولكنهما غير متساويتان للبيانات نفسها (حنيطي ،٢٠٠٥ ، ١٦١ص-٢٠٥) .
بالمنهجية نفسها يمكن احتساب قيمة المعامل عندما تبوب الوحدات الى عشرة فئات .
من مزايا المعامل أنه سهل الأحتساب. ومن عيوبه عدم حساسيته لتغيرات الدخل أو الإنفاق الحاصلة داخل الفئة العشرينية الواحدة (عثمان ، ٢٠٠١ ، ص٤٩) .

ت- معامل الاختلاف (C.V) Coefficient of Variation): وهو من المقاييس الشائعة المستخدمة لقياس التشتت (Chao , 1979 ,p 111) . إن قيمة المعامل تتراوح بين صفر و ($\sqrt{n-1}$) .الحالة الاولى تعني التوزيع المتساوي،اما الحالة الثانية تعني ان شخصاً او عائلة واحدة تحصل على كامل الدخل،اي تفاوت تام (باقر واسماعيل ،١٩٨٦ ،ص ٢٦). يمكن احتساب(C.V) كالاتي (الفارس ،٢٠٠١ ،ص ١٠٢) :

$$C.V = \sigma / U \quad \text{.....(8)}$$

حيث أن :U هو الوسط الحسابي البسيط للدخل او الانفاق، σ : هو الانحراف المعياري الذي يمكن أحتسابه في حالة البيانات الفردية كما يلي (أبو صالح، ٢٠٠٨ ، ص٨٨) :

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^{N}(u_i - U)^2}{n-1}} \quad \text{.....(9)}$$

حيث أن :ui وnهما قيمة الانفاق للفرد i وعدد المشاهدات في التوزيع،على التوالي.
إن قيمة المعامل دائماً اكبر من قيمة معاملي جيني وكوزنتز، نظراً لحساسيته الشديدة لكل التغيرات الحاصلة في التوزيع . فإذا كانت قيمة معامل جيني أقل من (٠.٤٠) تكون قيمة معامل الاختلاف أقل من الواحد الصحيح ، أما إذا تجاوزت قيمة معامل جيني (٠.٤٠) فإن قيمة معامل الاختلاف تتجاوز الواحد الصحيح و بوتائر سريعة. فعندما قيمة معامل جيني تبلغ (٠.٩٠) ،فأن قيمة معامل الأختلاف تتجاوز(١١).
يتميز(C.V) بسهولة احتسابه (العلي،١٩٧٨،ص٢٦) و(عبد الفضيل، ٢٠٠ ، ص ١٣). ولكن يعاب عليه بإمكانية بلوغ حده الأعلى الى قيمة غير محددة عندما (n) يكون كبيراً (Kakwani , 1980 ,p 87) .

ث- متوسط الانحراف النسبي (M) (Relative Mean Deviation) : عند توفر المشاهدات الفردية يمكن احتسابه وفقاً للصيغة التالية **(Kakwani , 1980 , p 79) :**

$$M = \frac{1}{2U} \cdot \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{n} |y_i - U| \quad \text{..... (11)}$$

حيث أن : N هو عدد المشاهدات في التوزيع.

تتراوح قيمة (M) بين الصفر و (N-1)/N). الحالة الاولى تعني المساواة التامة ،حيث أن $\sum |yi - u| = 0$ **، اماالحالة الثانية تعني التفاوت التام اذ أن الحد الأعلى ل(M) يقترب من الواحد الصحيح عندما يكون عدد الأفراد أو الأسر (N) كبيراً (Kakwani , 1980 ,p 80).**

إن من أهم مزايا هذا المقياس هو سهولة احتسابه وحصر مداه بين (٠) و (١) تقريباً ، كما أن للمقياس تفسير واضح بتحديده النسبة المئوية من إجمالي الدخل التي يستلزم تحويلها، ومن دخول المجموعة الثانية (المجموعة التي دخلها اكبر من المتوسط العام)، الى المجموعة الأولى(المجموعة التي دخلها اقل من المتوسط العام)، لتحقيق المساواة التامة (عثمان، ٢٠٠١ ، ص ٥٤) . أما من أهم عيوبه فهو عدم حساسيته للتحويل من شخص فقير الى شخص غني إذا كان كليهما يقع على الجهة ذاتها من متوسط الدخل (الفارس ، ٢٠٠١ ، ص ١٦٢) .

٢ - مقاييس حساب النسب المئوية التراكمية: بما أنه لايوجد مقياس إجمالي وحيد وموضوعي لتحديد درجة التفاوت في التوزيع، الأمر يقتضي الأستعانة بطرق الحساب البسيطة لقياس التفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق (عبد الفضيل ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤) . من هذه الطرق هي :

أ- معامل الحصص المتساوية (Equal Shares Coffiecient) : **المؤشر يحدد نسبة الوحدات التي تتلقى دخلاً أقل أو مساوياً للمتوسط العام(Cowell , 1977 ,p 29) . من مزايا المقياس أنه سهل الاستخدام ووقوع مداه بين صفر وواحد . أما عيوبه فهو غير حساس لتغيرات الدخول الحاصلة اسفل من المتوسط العام أو أعلى منه (عثمان، ٢٠٠١ ، ص ٥١) .**

ب- معامل الغالبية الدنيا (Minimal Majority Coefficient) : **وهو يمثل النسبة المئوية من الأسر في أسفل سلم التوزيع التي تتلقى (٥٠%) من اجمالي الدخل أو الإنفاق. وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كان التفاوت عالياً. إن مزايا المعامل مشابه لمزايا المعامل الذي سبقه. أما عيوبه تتمثل بعدم حساسيته لتغيرات الدخل او الإنفاق الحاصلة ضمن (٥٠%) الدنيا والعليا للتكرار النسبي المتجمع الصاعد للدخل أو الإنفاق (Cowell , 1977,p 28) .**

٣- قياس التفاوت الثنائي: وهو مختص بقياس التفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق بين مجتمعين مستقلين ويسمى بنسب التفاوت الإقتصادي (Economic Distance Ratios) أو مقياس التفاوت البيني للدخل (Inter-Income Inequality). يمكن صياغة المقياس كما موضح في أدناه (Dagum , 1980):

$$D_0 = 2d_0 - 1 \quad \text{..... (١٣)}$$

$$D_1 = \left[E(Y) - E(X) / 2d_1 + E(X) - E(Y)\right] \quad \text{.....(١٤)}$$

....

حيث أن : E(X) و(E(Y متوسط الدخل أو الإنفاق في المجتمع الأول(الا قل غنى) والثاني(الاكثر غنى)،على التوالي.

d_0 : نسبة الوحدات الإقتصادية في المجتمع الثاني التي يزيد دخلها أو أنفاقها عن دخل أو أنفاق جميع الوحدات الإقتصادية في المجتمع الاول .

d_1 : يمثل مقدار الفجوة بين المجتمعين .

D_0 و D_1 : هي نسب التفاوت الثنائية .اذ ان D_0 تأخذ بنظر الاعتبار فقط تكرارات الوحدات الإقتصادية في المجتمع الاول. أما D_1 فإنها تتعامل مع مقدار فرق الدخل للأفراد أو الأسر في المجتمع الأول عن دخول جميع الأفراد أو الأسر في المجتمع الثاني . بمعنى أن (D_1) هي دالة لمقدار فرق الدخل أو الإنفاق بين الوحدات المستلمة في كلا المجتمعين .

ويمكن احتساب كل من d_0 و d_1 كما موضح في أدناه ، مع الافتراض بأن بيانات الدخل أو الإنفاق قد قسمت بشكل متشابه في المجتمعين من حيث حدود الفئات المقسمة الى (j) من الفئات الدخلية أو الإنفاقية على وفق الصيغتين التاليتين :

$$d_0 = \left[\sum_{i=1}^{j} p1_i - \frac{1}{2} w1_i \right] w2_i \qquad \text{.....(15)}$$

$$d1 = \left[\sum_{i=1}^{j} x_{i+1} p1_i - u1q1_i \right] w2i$$

.....(16)

حيث أن :i = ١ ، ٢ ، ٣ ، .....، j من الفئات الدخلية أو الإنفاقية .

$p1_i$ = التكرار النسبي التراكمي الصاعد للوحدات في المجتمع الأول للفئة الإنفاقية i

$w1_i$ = التكرار النسبي في المجتمع الأول للفئة الإنفاقية i

$w2_i$ = التكرار النسبي في المجتمع الثاني للفئة الإنفاقية i

x_{i+1} = الحد الأعلى للفئة الإنفاقية i

$q1_i$ = التكرار النسبي التراكمي الصاعد للحصص الإنفاقية النسبية في المجتمع الأول للفئة i

u1 وu2 هما متوسط الانفاق في المجتمعين الاول والثاني ،على التوالي.

من مزايا المقياس هي وقوع مدى الاحصائتين(D0)و(D1) بين الصفر و والواحد الصحيح وتجردهما من وحدات القياس . أما أهم عيوبه فهي أن الحد الأعلى لـ (d_0) لا يتجاوز (١) مهما بلغ مقدار فرق الدخل أو الإنفاق بين المجتمعين . (Shorrocks , 1982).

اختبار المعنوية الاحصائية للتفاوت الثنائي بين المجتمعات : لاختبار المعنوية الاحصائية للتفاوت الثنائي يتم استخدام اختبار Kolmogrov-Sminrov (K-S) ، الذي يمثل أكبر فرق مطلق بين التكرارات النسبية التراكمية في المجتمعين ، و ذلك بعد ترتيب متوسطات الإنفاق في كلا المجتمعين تصاعدياً . يمكن إجراء هذا الاختبار عندما تكون لدينا عينتان عشوائيتان واحدة في المجتمع الأول (الريف مثلا) بحجم n_1، والثانية من المجتمع الثاني (الحضر مثلا) بحجم n_2 ، وبافتراض أن المجتمعين منفصلين. اذ يتم أختبار الفرضيتين التاليتين (Conover, 1971,pp: ٣٠٩-٣١٢) و (Gibbons , 1976 ,pp: 250-257):

H_0 : F1 (y) = F2(y) for all y فرضية العدم

H_1 : F1(y) ≠ F2(y) for some y الفرضية البديلة

اذ إن فرضية العدم تذكر عدم وجود تفاوت حقيقي للتوزيع بين المجتمعين، أي توزيع الإنفاق (y) في المجتمعين متماثل . أما الفرضية البديلة ، تشمل كل الطرق التي يمكن أن تختلف بها توزيعات الإنفاق في المجتمع الأول F1(y) مع المجتمع الثاني F2(y) ، كالأختلاف في متوسط الإنفاق ، إختلاف التباينات أو

اختلاف في الشكل . و لاختبار هاتين الفرضيتين يتم احتساب الإحصاءة (K-S) بطرف واحد ، والذي يعد كافياً بالنسبة لـ (D_0) و (D_1) كالاتي :

$$D^{+} = \sup_{y} \left| S_1(y_2) - S_2(y) \right| \quad \text{.....(17)}$$

حيث أن : $S_1(y)$ و $S_2(y)$ يشيران الى التكرار النسبي التراكمي للأفراد في كل من المجتمع الأول و الثاني على التوالي .

يمكن تقدير القيمة التقاريبية ل(D) الجدولية للعينات الكبيرة لمستوى معنوي (١%) كالاتي :

$$D = (1.63)\sqrt{\frac{(n_1 + n_2)}{(n_1)(n_2)}} \quad \text{.....(18)}$$

كما يمكن اجراء الأختبار بأستخدام χ^2 ، إذ إن الإحصاءة (u) للعينات الكبيرة تقترب من قيمة χ^2 بدرجة الحرية (٢) ، على وفق الصيغة التالية (Dagum , 1980):

$$u = \frac{4(D)^2 (n_1)(n_2)}{n_1 + n_2} \sim \chi^2 \ (2,d.f) \quad \text{.....(19)}$$

قياس التفاوت و تحليله

سيتم عرض نتائج قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الأسري و تحليلها على مستوى المناطق الثلاثة، فضلاً عن عموم المحافظة ، وفقا للمقاييس المستخدمة و الموضحة في البند السابق. وقد تم استخدام متوسط الإنفاق الفردي البسيط كمعالجة للاختلاف في حجم الاسرة (Atkinson , 1975 ,p 42).

أما بخصوص استخدام الإنفاق بدلاً من الدخل ، فان الدراسات الاقتصادية الخاصة بالرفاهية والتفاوت والفقر تشير الى ان استخدام بيانات الانفاق يعطي نتائج أفضل مقارنة بأستخدام بيانات الدخل (Cussen, 2003,p 2) و ذلك لأسباب متعددة منها:

(a) توجد انواع عديدة للدخل، و استخدام أي واحد منها تعطي نتائج مختلفة ،فضلا عن عدم دقة معلومات الدخل، لاسيما في الدول النامية (الباقر واسماعيل،١٩٨٦، ص١٠).

(b)الإنفاق أقل عرضة من الدخل للتقلبات القصيرة الأمد ، فضلاً عن التخلص من مشكلة توزيع الدخل بين الاثنين(Lewbel and College,2008,p1).

(c) أن الأسرة أو الفرد قادران على التحكم بانفاقهما بدرجة اكبر مقارنة بالتحكم بالدخل وذلك من خلال ضبط الأدخار (Blundel and Preston , 1998).

(d) بحسب فرضية الدخل الدائم لـ (Friedman) فإن المستهلك ينظم إنفاقه بالاستناد الى دخله الدائم ، لذا يمكننا أن نقوم بقياس التفاوت في توزيع الدخول من خلال قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الأسري (Friedman , 1957). فوفقا لمفهوم (Milton Friedman) الاستهلاك الدائمي هو نسبة من الدخل الدائمي (Ackly,1967,p22).كما أن كوزنتز يرى بوجود علاقة مباشرة بين الانفاق الاستهلاكي و الدخل الدائمي. عليه، لا يعد الانفاق الاستهلاكي أفضل متغير نائب (Proxy) للدخل فحسب، بل قد يكون المتغير المفضل استخدامه في تحليلات الرفاهية الاقتصادية (Pyatt,1977) و (Moon,1977,p5).

(e)ان التمتع بالرفاهية الاقتصادية يعتمد على مقدار الدخل الموجه للاستهلاك (Pigou,1932,p89). وقد أيد ذلك كل من (Meier ,1976, p39) و(Atkinson ,1975 ,p39) و(Chenery,1976,p41) اذ ذكروا بأن تحليل الرفاهية يكون أكثر تكاملا اذا بني على أساس الانفاق الاستهلاكي، بدلا من الدخل.

قياس التفاوت في الريف و تحليله :الجدول التالي يعرض نتائج قياس التفاوت في الريف.

جدول (١):درجة التفاوت في توزيع الإنفاق الفردي الشهري في محافظة السليمانية على وفق المقاييس المستخدمة لعام (٢٠٠٧)

المقاييس المستخدمة	المناطق			
	الريف	بقية الحضر	مركز المحافظة	عموم المحافظة
معامل جيني (G)	**0.508**	0.514	0.514	0.471
معامل كوزنتز (K)	**0.236**	0.274	0.254	0.341
معامل الاختلاف (C.V)	**0.580**	0.644	0.664	0.757
متوسط الانحراف النسبي (M)	**0.318**	0.336	0.334	0.375
معامل الحصص المتساوية	**69.5**	72.5	73.3	72.1
معامل الغالبية الدنيا	**78.5**	52.0	51.9	81.4

المصدر : تم احتساب المقاييس بالاعتماد على البيانات الاولية للانفاق الاسري .

يظهر من الجدول بإن قيمة معامل جيني في ريف محافظة السليمانية بلغت (٠.٥٠٨) . يمكن القول بان هذه الدرجة للتفاوت في توزيع الإنفاق الفردي عالية نسبياً ومؤلمة لكونها تعني بوجود اختلافات واسعة في مستوى المعيشة، رغم انخفاضها أصلاً في الريف مقارنة بمركز المدينة. فوفقاً لرؤية قسم أنظمة الرصد والبحوث لبرنامج الموئل التابع للأمم المتحدة لعام (٢٠٠٨) ، إذا بلغت قيمة المعامل(٠.٤٠) يعد ذلك دليلاً على وجود أزمة متعلقة بالتفاوت وبلوغ خط الأنذار الدولي (UN-HABITAT, 2008, p 51) .

عند مقارنة معامل كوزنتز بمعامل جيني، فإن الأول يصور حدة التفاوت بدرجة أخف ، إذ إن قيمته البالغة (٠.٢٣٦) هي أقل من نصف قيمة معامل جيني البالغة (٠.٥٠٨).في حين قيمة معامل الختلاف البالغة (٠.٥٨٠) هي اعلى من قيمة معامل جيني.ان الاختلافات في النتائج المتحصل عليها لقياس التفاوت وفقاً للمقاييس المستخدمة توصلنا الى استنتاج مفاده هو، ضرورة الاستعانة بأكثر من طريقة لاحتسابه لتكوين إنطباع أوضح عنه.

وفقاً لمتوسط قيمة الانحراف النسبي ، فإن إعادة توزيع حوالي(٣٠%) من إجمالي الإنفاق من الفئة التي متوسط إنفاقها أعلى من المتوسط العام ، وإعطائها للفئة الأدنى ، يتم تحقيق المساواة التامة في توزيع الإنفاق ،بالتالي في مستوى المعيشة . إن هذه النسبة تعد معتدلة .

ان قيمة معامل الحصص المتساوية تشير الى ان (٦٩.٥%) من الأسر المشمولة بالدراسة متوسط إنفاقها الفردي أقل من المتوسط العام ، وهي نسبة عالية نسبياً . بالمقابل ، نسبة (٧٨.٥%) من السكان يحصلون على (٥٠%) من إجمالي الإنفاق، على وفق قيمة معامل الغالبية الدنيا ، وهذه النسبة بدورها عالية.

عموماً، يمكن القول بأن درجة التفاوت لتوزيع الإنفاق في ريف محافظة السليمانية مرتفعة على وفق كل المقاييس المستخدمة. وقد تعزى هذه النتيجة الى جملة من الأسباب منها: إنخفاض حجم الطبقة المتوسطة في الريف ، وهجرتها الى مركز المدينة لتمكنها من إيجاد فرصة عمل أفضل ،وبقاء الطبقة الفقيرة في الريف التي لديها القليل من الأصول الانتاجية الزراعية لعدم قدرتها على تأمين مستلزمات المعيشة،لاسيما السكن في الحضر، بالرغم من تدني مستويات معيشتها في الريف. أما المزارعين الذين لديهم أصول رأسمالية زراعية كبيرة، فهم باقون في الريف لصعوبة التخلي عن هذه الأصول، كوجود قطع الأغنام والأبقار والأراضي الزراعية ، لاسيما المروية ، والبساتين المثمرة والمكائن الزراعية وغيرها . عليه يتسم الريف بسيادة طبقتين وهما المرتفعة و المنخفضة الدخل.

تحليل التفاوت في بقية الحضر : يبدو من جدول(١) بان درجة التفاوت في بقية الحضر مرتفعة نسبياً وفقاً لقيمة معامل جيني البالغة(٠.٥١٤) . فعندما تتراوح قيمة المعامل بين (٠.٤٥-٠.٤٩) فهي اشارة الى خطورتها وقد تؤدي الى حدوث احتجاجات واعمال شغب بين أفراد المجتمع (UN-HABITAT, 2008, p 5) .

إن قيمة متوسط الانحراف النسبي البالغة (٠.٣٣٦) لها التفسير نفسه الذي تم توضيحه عند تحليل التفاوت في الريف .

كما في حالة الريف،قيمة معامل كوزنتز البالغة (٠.٢٧٤) هي حوالي نصف قيمة معامل جيني،اما قيمة(C.V) البالغة (٠.٦٤٤) فهي اعلى من قيمة جيني. من هنا يتوضح مبرر استخدام اكثر من مقياس لتوضيح صورة التفاوت .

قيمتي معاملي الحصص المتساوية والغالبية الدنيا البالغتان(٧٢.٥%) و(٥٢%)،على التوالي،لهما التفسير نفسه الموضح في حالة الريف.ولكن قيمة الاولى اعلى والثانية ادنى مقارنة بنظيرتيهما في الريف، وهذا يعني ان كل واحد منهما يوضح جانباً معيناً للتفاوت في توزيع الانفاق.

عموماً، جميع المقاييس المستخدمة لقياس درجة التفاوت تشير إلى ارتفاعها في بقية حضر محافظة السليمانية ، وقد تعزى الى اسباب عديدة مشتركة مع مركز المحافظة والتي سيتم عرضها في البند التالي.

تحليل التفاوت في مركز المحافظة : كحالة الريف و بقية الحضر، نتائج الدراسة تشير أيضاً الى الارتفاع النسبي لدرجة التفاوت في المركز ، كما يبدو من جدول (١) .اذ بلغت قيمة معامل جيني (٠.٥١٤).لذا يمكن تقييم الوضع على ضوء رؤية HABITAT- نفسها الموضحة في البند السابق.

من الجدير بالذكر،ان قيم مقاييس التفاوت في المركز قريبة من نظيراتها في بقية الحضر.

عموماً،ارتفاع درجة التفاوت في حضر محافظة السليمانية تعزى لاسباب عديدة منها:

(١) أسباب هيكلية كضعف التحصيل العلمي لفئات معينة. اذ أن نسبة الحرمان من التعليم في حضر محافظة السليمانية قد بلغت (٣٠.٣%) في عام (٢٠٠٦) (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ٢٠٠٦ ، ص٣٥).

(٢) ادخال التكنولوجيا الحديثة الى قطاعات خدمية معينة قلل من فرص حصول العمال غير الماهرين على العمل ،في الوقت نفسه زادت فرص العمال الماهرين للحصول على العمل بأجور اعلى.

(٣) تمتع حملة الشهادات العليا بالحصول على رواتب مرتفعة كالأطباء، وأساتذة الجامعات والمشرعون.. وغيرهم.

(٤) للدرجات الوظيفية العليا كالمدراء العامون، والمستشارون، وغيرهم من منتسبي الأدارات العليا وأعضاء البرلمان والوزراء ووكلاء الوزراء، سواء باقون في مناصبهم او تقاعدوا، رواتب عالية والتمتع بمزايا لاتتوافر للغالبية العظمى من موظفي الحكومة، في حين الموظفين ذوي الدرجات الوظيفية الدنيا لايحصلون الا على رواتب منخفضة نسبياً ، دور في تعميق شدة التفاوت .

(٥) ارتفاع معدلات التضخم قد يلعب دورا سلبيا في زيادة التفاوت بخفض القوة الشرائية لاصحاب الدخول المحدودة.

(٦) تنامي النشاط القتصادي للقطاع الخاص الذي يدر دخلاً عالياً، وقد لايكون اعتيادياً لاسيما عند منح إمتيازات خاصة لهذه الأنشطة بشكل أو بآخر. كل هذه الاسباب وغيرها زادت من حدة التفاوت في حضر محافظة السليمانية.

قياس التفاوت في عموم محافظة السليمانية و تحليله :اختلفت النتائج معنوياً على مستوى المحافظة مقارنة بالمناطق الثلاثة، مما يعني حساسية المقاييس المستخدمة للتغيرات في طبيعة التوزيع. اذ ان قيمة جيني انخفضت الى(٠.٤٧)، في حين انها لم تنخفض عن (٠.٥٠) في المناطق الثلاثة للمحافظة، ولكن معامل الحصص المتساوية لم يتغير كثيراً. اما بقية المقاييس الاربعة فزادت قيمها بشكل ملحوظ وبمعدلات متباينة، كما يظهر في جدول(١).

وبما ان ارتفاع درجات التفاوت في توزيع الإنفاق الأسري على مستوى المحافظة هي حصيلة إرتفاعها في المناطق الثلاثة المذكورة أعلاه، عليه فإنه يعزى الى الأسباب نفسها التي جعلت درجات التفاوت مرتفعة في هذه المناطق.على العموم، يمكن القول بعدم فعالية السياسة المالية، لاسيما المتعلقة بالضرائب والأعانات، وكذلك عدم فاعلية السياسات التوزيعية، كتوزيع الخدمات، بشكل متحيز نحو العوائل منخفضة الدخل، وغياب برامج اقتصادية واجتماعية تستهدف الفئات الفقيرة، وترك الأمر لألية السوق بدرجة كبيرة. كل هذه الأسباب وغيرها ساهمت في ارتفاع درجات التفاوت في توزيع الانفاق الاسري.

من الجدير بالقول أن الانفاق الغذائي يشكل أكثر من (٣٠%) من إجمالي الانفاق على مستوى المحافظة - هذه النسبة في الريف تصل الى (٤٦%) تقريباً - وبما أن جزءاً كبيراً من الانفاق الغذائي يزود عن طريق البطاقة التموينية بشكل مجاني لجميع العوائل دون تحيز ، مما يؤدي الى الحد من ارتفاع درجات التفاوت.

مقارنة درجات التفاوت بين المناطق الثلاثة: درجة التفاوت في توزيع الإنفاق الأسري في الريف هي ادنى مقارنة بمثيلاتها في المنطقتين الحضريتين وفقاً لاغلب المقاييس المستخدمة ،كما يشير الى ذلك جدول(١). يمكن القبول بهذه النتيجة لكون العوائل الغنية جداً لاتعيش في الريف لأسباب متعددة منها: انعدام الخدمات المختلفة بالمستوى المطلوب ، لاسيما في المناطق النائية ، عدم وجود مشاريع اقتصادية كبيرة في الريف كذلك عدم وجود كبار الموظفين الحكوميين الذين يتمتعون برواتب عالية في الريف .كما ان احد اسباب الانخفاض النسبي للتفاوت في الريف هو أن الدخل الزراعي يشكل جزءاً رئيساً من اجمالي الدخل ،الذي يتسم بانخفاض تفاوته. وقد يعزى تقارب درجة التفاوت بين المركز وبقية الحضر الى تقارب انماط الانفاق الاستهلاكي فيما بين المطقتين.

تفسير الاختلافات في قيم المقاييس المستخدمة: إن لكل مقياس تفسير خاص به لاختلاف خصائصه،بالتالي اختلاف قيمته عن بقية المقاييس، كما تظهرها نتائج الدراسة الحالية. ولكن الاستنتاجات تكون متشابهة حول درجة التفاوت في توزيع الإنفاق أو أي توزيع آخر .ادناه تفسير لهذه الاختلافات:

تستخدم معاملات جيني (G) ، الاختلاف (C.V) و كوزنتز (K) : كلها لقياس التفاوت الكلي للتوزيعات المختلفة. إن قيمة معامل الاختلاف ، تقع بين الصفر و ($\sqrt{n-1}$) ، أي ان الحد الأعلى للمعامل يبلغ (١٧.٨)، (١٧.٧٨)، (١٧.٥) و (٣٠.٦٥) للمناطق الاربعة موضوعة الدراسة، على التوالي .

جدول (١) يظهر بأن قيمة معامل الاختلاف في تلك المناطق بلغت (٠.٥٨٠)، (٠.٦٤٤)، (٠.٦٤٤)، (٠.٧٥٧) على التوالي، تناظرها : (٠.٥٠٨) ، (٠.٥١٤) ، (٠.٥١٤) و (٠.٤٧١) لمعامل جيني . المقارنة السطحية تظهر بأن معامل الاختلاف يصور التفاوت بدرجة أكبر. ولكن إذا نظرنا الى الحدين الادنى والاعلى للمعاملين،حينئذ تتغير النظرة وتظهر بأن معامل الاختلاف يصور التفاوت بشكل أخف بكثير لأن قيمته أقرب من الحد الأدنى ، بعكس قيمة معامل جيني التي هي تقريباً في وسط الحدين أو أقرب الى الحد الأعلى . ونتوصل الى الاستنتاج نفسه عندما نقارن قيمتا المعاملين فيما بين المناطق الثلاثة.اما بخصوص معامل كوزنتز، فانه يصف درجة التفاوت بصورة أكثر أعتدالاً من معامل جيني ، وهذا الاختلاف راجع الى طبيعة صياغتهما.

اما بالنسبة لبقية المقاييس المستخدمة وهي: متوسط الانحراف النسبي (M)، معامل الحصص المتساوية ومعامل الغالبية الدنيا فهي مقاييس جزئية تركز على جوانب معينة من التفاوت في التوزيع ،بالتالي تعطي صورة اوضح للتفاوت ،الامراستلزم استخدامها بجانب المقاييس الكلية. وقد تم تفسير قيمها خلال استعراض النتائج .

أخيراً ، فإن النتائج التي توصلت اليها الدراسة تنسجم مع فرضيتها المبنية على اساس ارتفاع درجة التفاوت في توزيع الإنفاق الأسري في محافظة السليمانية في عام (٢٠٠٧) عموماً، ولكنها بدرجة اقل في الريف.

مدى اتساق المقاييس المستخدمة : نظراً لاختلاف صيغ احتساب المقاييس وخصائصها؛ لذا فإنها قد تصور التفاوت باشكال مختلفة، ولكن عموماً يمكن القول بأن أغلبية المقاييس المستخدمة لقياس التفاوت في المناطق الثلاثة هي متسقة. إذ تشير جميعها الى أن درجة التفاوت في توزيع الإنفاق هي عالية . فضلاً عن ذلك،فان أغلبية المقاييس تظهر بأن درجة التفاوت في الريف هي أقل مما هي عليها في الحضر. كل هذا يدل على أتساق المقاييس المستخدمة.

قياس التفاوت الثنائي

بما أن تقدير التفاوت الثنائي يستوجب تحديد المجتمع الأكثر غنى ، لذا تم استخدام متوسط الإنفاق الفردي كمقياس للغنى النسبي بين المجتمعات الثلاثة وهي:الريف،بقية الحضر ومركز المحافظة. جدول(٢) يعرض نتائج قياس التفاوت الثنائي بين كل منطقتين من المناطق الثلاثة مع اختباره احصائياً.

جدول (٢): المعلومات المطلوبة لقياس التفاوت الثنائي وأختباره بين المناطق الثلاثة المشمولة بالدراسة في محافظة السليمانية لعام ٢٠٠٧

المعلومات المطلوبة	التفاوت بين الريف ومركز المحافظة	التفاوت بين الريف وبقية الحضر	التفاوت بين بقية الحض ومركز المحافظة
d_0	٠.٦٢٠	٠.٥٧٥	٠.٥٤٠
d_1	١٦٠.١٠٨	١٥٠.١١٦	١٥٥.٠٠٣
D_0	٠.٢٤٠	٠.١٥٠	٠.٠٨١
D_1	٠.٢٧٩	٠.٢٠٣	٠.٠٥٩
أحصائية (k-s)(D^+) المحسوبة	٠.٢٦٠	٠.١٤٥	٠.١٧٥
أحصائية (D) الجدولية	٠.١٣٠	٠.١٢٩	٠.١٣٠
قيمة χ^2 المحسوبة	٤٢.٤٠١	١٩.١٥٠	١٣.٣٤٤

لمصدر : أحتسبت من الملاحق (١ ، ٢ و٣) .

قياس وتحليل التفاوت بين الريف ومركز المحافظة: يستدل من جدول (٢) أن نسبة التفاوت بين الريف ومركز المحافظة (D_0) تساوي (٠.٢٤٠).هذا يعني بان ٢٤% من الافراد في الريف متوسط انفاقهم الفردي يقل عن نظيره لاي فرد في مركز المحافظة . بالمقابل يوجد احتمال (٦٢%) بأن يكون متوسط الإنفاق الفردي في المركز أكبر من نظيره في الريف وفقاً لقيمة (d_0). ان هذا الاحتمال يعني إذا سحب متوسط الإنفاق الشهري لأي فرد في مركز المحافظة عشوائياً ، يوجد احتمال (٦٢%) بأن يكون هذا المتوسط أكبر من متوسط الإنفاق الشهري لأي شخص في الريف . وهذا الاحتمال هو مرتفع نسبياً .

أما باالنسبة للتفاوت الاقتصادي التي تأخذ مقدار الفروق بين الإنفاق في الريف ومركز المحافظة بنظر الأعتبار (D_1) بلغت (٠.٢٧٩) . ان هذه النسبة تعني وجود تفاوت في توزيع الإنفاق بين المجتمعين طالما أن مجموع الفرق بين الإنفاق الفردي في الريف ومركز المحافظة (Y-X). لجميع قيم $Y > X$ (حيث Yهو متوسط الإنفاق الفردي في المركز، وX هو مثيله في الريف) ، والذي يتمثل بـ (d_1) مساو ل (١٦٠.١٠٨) ألف دينار ، وهذا المبلغ كبير نسبياً . ان هذا المقياس (D1) للتفاوت الثنائي يهتم بأجمالي فرق الانفاق في المجتمعين، أي يهتم فقط بفجوة الانفاق. عليه، فهو حساس للتغيرات التي تحصل لتوزيع الانفاق في المجتمعين.

تقدير التفاوت بين الريف وبقية الحضر: جدول(2) يشير الى ارتفاع نسبي لدرجة التفاوت بين المنطقتين وفقاً لقيمتي (D_0) و(d0) البالغتان (١٥%) و (٥٧.٥%)، على التوالي. بالمثل، فان نسبة التفاوت الاقتصادي (D1) وقيمة (d1) المقابلة له، والتي تمثل الفجوة الانفاقية بين المجتمعين، البالغتان(20.3%) و(١٥٠.١٦) ألف دينار، على التوالي تشيران ايضاً الى الاستنتاج نفسه الا وهو ارتفاع نسبي لدرجة التفاوت بين المنطقتين. ولكن حدة التفاوت بين هاتين المنطقتين اخف ، مقارنة بالمنطقتين السابقتين وفقاً للمؤشرات الاربعة. وقد تم تفسير قيم تلك المؤشرات في البند السابق ، لذا لا داعي لا عادة تفسيرها في هذا البند والبند الذي يليه.

تقدير التفاوت بين بقية الحضرو مركز المحافظة : انخفضت قيمتي الاحصائتين(D_0) و(D1) الى (٨.١%) و (٥.٩%)،على التوالي، مما يدل على الانخفاض النسبي للتفاوت بين المنطقتين الحضريتين، مقارنة لما هو عليه الحال للتفاوت بين الريف معهما وفقا للمؤشرين،كما يظهر ذلك في جدول (١). ولم تتغير قيمتي الاحصائتين(d_0) و(d1) بدرجة ملحوظة .

إن وجود التفاوت الثنائي بين الحضر والريف يعود الى جملة من الأسباب ، منها : التفاوت في فرص الحصول على بعض الخدمات الأجتماعية كا التعليم .اذ انه من المحددات الأساسية للتفاوت في توزيع الدخل والإنفاق. فقد اجريت دراسة في إندونيسيا أظهرت بأن متوسط الإنفاق الشهري لحملة الشهادات الجامعية أكبر من مثيله للذين ليس لديهم اية شهادة (٥) مرات ، وهو أكبر من متوسط الإنفاق الشهري للحاصلين على التعليم الابتدائي بـ (٣.٥) مرات (Akita , Lukman & Yamada , 1999) . وبما أن نسب الحرمان من التعليم على وفق تقرير نتائج مسح الاحوال المعيشية في العراق في ريف وحضر محافظة السليمانية بلغتا (٧٨.٦%) و(30.3%)،على التوالي في عام (٢٠٠٦) (وزارة الخطيط و التعاون الأنمائي، ٢٠٠٦ ، ٣٥). لذا يوجد أحتمال بأن يكون لهذا العامل تأثير في وجود التفاوت بين المنطقتين. وهكذا الحال بالنسبة للتفاوت الثنائي بين بقية المناطق . وقد يعزى الفرق الى حصول سكان الحضر على مجموعة من الخدمات المدعومة التي لايمكن لسكان الأرياف الحصول عليها بسهولة مثل الخدمات الصحية والضمانات الاجتماعية . كذلك غياب سياسات دعم الأسعار الزراعية التي لها تاثير في تقليص الفجوة بين الريف والحضر .

كما وأن لتركز النشاطات الحكومية والاقتصادية في الحضر الذي يعمل على تحفيز الأنشطة الاقتصادية المختلفة وزيادة فرص العمل وتوليد الدخول، دور في وجود هذه الفجوة مع الريف. وقد يكون لتنوع مصادر الدخل في الحضر، مقارنة بالريف سبباً آخر للتفاوت بينهما. فعلى سبيل المثال ، بلغ المتوسط الشهري لدخل العامل الاجير في مركز المحافظة ،بقية الحضر والريف (٦٨٠٠٠)، (٥٨٤٠٠) و(٣٩٢٠٠٠) دينار في عام ٢٠٠٧،على التوالي (وزارة التخطيط ، ٢٠٠٧ ،٥) .

فضلاً عما ذكر في اعلاه، توجد اسباب اخرى متعلقة بالنشاطات الاقتصادية ، مثلاً نسبة دخل العاملين لحسابهم الخاص الى اجمالي الدخل في الريف والحضر في المحافظة عام ٢٠٠٧ بلغت (٤٠%) و(٢٢%)، على التوالي، مقابل (٨.٧%) و(٢٧.٣%) لنسبة الدخل الذي مصدره الملكية في النطقتين،على التوالي (هيئة احصاء اقليم كوردستان –العراق،ص٢٢-٢٣).

أختبار التفاوت الثنائي لتوزيع الإنفاق الفردي بين المناطق الثلاثة: لاختبار نسب التفاوت (D_0) و (D_1) ، تم احتساب إحصاءة (K-S) ، أي (D^+) ، القيمة الجدولية لـ (D) و χ^2 ، كما يظهر في جدول(٢) .مع العلم بأن قيمة χ^2 الجدولية لدرجة الحرية (٢) ، ومستوى معنوي (١%) هي (9.21 = $\chi^2_{(٠.٠١،٢)}$) .

على وفق الاختبارات المذكورة ، فإن هناك فرقاً معنوياً بين كل مجتمعين من المجتمعات الثلاث المذكورة في أعلاه ، وذلك بمقارنة قيمة كل من الإحصاءة (D^+) و(χ^2) المحسوبتين ، مع قيمتيهما الجدولية ، وبما أن القيم المحسوبة لكلتا الأحصائتين (Statistics) أعلى من القيم الجدولية ، فهذا يدل على أن توزيع الإنفاق بين المناطق الثلاثة هو توزيع غير عادل ، أي توجد فروقات معنوية احصائياً في توزيع الإنفاق الأسري بين المجتمعات الثلاث .

الاستنتاجات و المقترحات

أولاً : الاستنتاجات :

من خلال عرض نتائج الدراسة وتحليلها تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات أهمها مدرجة في أدناه:

١- إرتفاع درجة التفاوت في توزيع الانفاق الأسري في المناطق الأربعة المدروسة (الريف ، بقية الحضر، مركز المحافظة وعلى مستوى محافظة السليمانية). إن هذه النتيجة تعزى الى أسباب عديدة، منها مختلفة وفقاً لاختلاف المنطقة وأخرى مشتركة فيما بين المناطق، لذا اختلفت شدة التفاوت من منطقة لأخرى، كما تم توضيح ذلك عند استعراض النتائج. عليه للتفاوت أنعكاسات سلبية ،منها عامة واخرى مختلفة من منطقة لاخرى. مثلاً زيادة التفاوت في الريف من جهة، وبين الريف مع الحضر من جهة اخرى، تشجع الهجرة الى الحضر وتخلق معها عواقب غير حميدة .

٢- إن المقاييس المستخدمة في الدراسة لقياس درجة التفاوت في توزيع الانفاق الكلي –كمعامل جيني، كوزنتز ومعامل الاختلاف-أعطت نتائج مختلفة، ويعزى ذلك إلى اختلاف طبيعة الصيغ الرياضية لتلك المقاييس وخصائصها. فقد يصور مقياس ما، تفاوت التوزيع بدرجة أشد أو أخف من مقياس. ولكن بالرغم من اختلاف النتائج ،فإن كل المؤشرات المستخدمة تقريباً تشير الى الاتجاه نفسه من التفاوت، بالرغم من اختلاف شدته من مقياس لآخر .

٣- توصلت الدراسة الى ان درجة التفاوت في توزيع الانفاق الاسري في الريف أقل عما هو عليه في الحضر، وفي بقية الحضر أقل عما هو عليه في مركز المحافظة ، ولو بدرجة قليلة، وفقاً لغالبية المقاييس المستخدمة .

٤- بالنسبة لمؤشر الحصص النسبية الذي يحدد نسبة الأفراد من أدنى سلم التوزيع الذين متوسط إنفاقهم الشهري يساوي أو أقل من المتوسط العام ، يشير أيضاً الى وجود درجة عالية من التفاوت في المناطق الثلاثة وعلى مستوى المحافظة .كما ان قيمة المؤشر تزداد كلما تحركنا من الريف الى بقية الحضر ثم مركز المحافظة.

٥- أظهرت الدراسة معنوية ارتفاع درجة التفاوت فيما بين كل منطقتين من المناطق الثلاثة على وفق اختبار (K-S)، سواء تعلق الأمر بنسبة الأفراد الذين متوسط انفاقهم الشهري أقل من متوسط الانفاق الشهري لأي فرد في المجتمع المقارن ، والذي تتمثل بالأحصاءة (d_0) ، أو فيما يتعلق الأمر بمقدار الفرق في الانفاق الفردي بين كل مجتمعين من المجتمعات الثلاثة التي تتمثل بإحصاءة (d_1) .إن هذه الفروق المعنوية لدرجة التفاوت في توزيع الرفاهية الإقتصادية بين المناطق الثلاثة ، لاسيما بين الريف من جهة ، مع المنطقتين الحضريتين من جهة أخرى، لها إنعكاسات سلبية على الهجرة غير الطبيعية من الريف إلى الحضر، بالتالي التأثير السلبي في الانتاج الزراعي ،فضلاً عن خلق مشاكل عديدة في المدن .

ثانياً: المقترحات

إستناداً الى نتائج الدراسة وإستنتاجاتها تم التوصل الى جملة من المقترحات التي قد تساعد في تخفيف حدة التفاوت في المستويات المعيشية ، سواء أكانت ضمن منطقة معينة أم بين المناطق ، فضلاً عن المقترحات التي قد تخدم الدراسات المستقبلية المتعلقة بالتفاوت ، وأهم هذه المقترحات مدرجة في أدناه :

١- ضرورة القيام بدراسات مستمرة في موضوع التفاوت في توزيع الدخل والانفاق السري والعمل على تطويرها وإعطائها أهمية كبيرة لغرض معرفة اتجاهات التفاوت وكيفية الحد منها .

٢ ضرورة قيام الجهات المعنية بتهيئة بيانات أكثر تفصيلية عن توزيع الدخل والانفاق ، وعلى مستوى المحافظات والأقليم وبشكل دوري والعمل على ازالة المعوقات التي تحول دون الحصول على هذه البيانات بسهولة لاتاحتها للمهتمين بهذا المجال .

٣- وضع برامج خاصة بالتخفيف من حدة التفاوت يستلزم تحديد الأسباب اولاً، ثم اتخاذ الاجراءات الازمة لإزالتها في كل مجتمع من المجتمعات الثلاث. مثلاً الحد من إنكماش الطبقة الوسطى، الحد من تركز الثروة بأيدي قلة من الناس، ضع برامج خاصة بالحد من الفقر، إعادة النظر في الرواتب والأجور بشكل يتلائم مع الظروف المعيشية والمستوى التعليمي على وفق لكفاءات والمؤهلات العلمية والأدارية وغيرها من الجراءات.

٤- التوسع في برامج التدريب المهني لتأهيل القوى العاملة وتمكينها من إشغال فرص العمل المتاحة وعلى الخصوص في الانشطة الاقتصادية التي يمكن ان تستقطب المزيد من القوى العاملة وتعزز دور مؤسسات التدريب المهني و زيادة عدد مراكزها لرفع قدرتها على التأهيل.

٥- تطبيق سياسات زراعية تعمل على خلق محفزات للتنمية الزراعية الشاملة ودعم الانتاج الزراعي ، من خلال توفير مستلزمات الانتاج باسعار مناسبة وفرض ضريبة على الاستيرادات من المحاصيل الزراعية لدعم الانتاج المحلي في الاسواق المحلية كل ذلك بهدف تحسين الدخل في الريف ووضع حد للهجرة غير الطبيعية من الريف الى الحضر .

٦- توجيه البرامج الحكومية نحو الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجاً ، وذلك بايجاد طرق معينة لاعادة توزيع الدخل لصالح هذه الفئات كبرامج الضمان الاجتماعي والتامين الصحي، شبكات الحماية الاجتماعية وغيرها من البرامج .

٧- تبني التخطيط المكاني وذلك بهدف توجيه الاستثمارات والخدمات العامة نحو المناطق الاكثر كساداً لتقليص فجوة المعيشة بين المناطق المختلفة في البلد.

المصادر

المصادر العربية :

١- إسماعيل ، مهدي محسن (١٩٨٩) ، قياس مستوى التفاوت في توزيع الدخل العائلي في العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء .
٢- الباقر ، محمد حسين و كاظم ، د، أموري هادي (١٩٨٥) ، الأساليب الأحصائية في تقدير وتحليل الأستهلاك والدخل العائلي ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الأحصائية ، بغداد .
٣- الدليمي ، مشعل عبد الخلف، (١٩٨٨) ، تحليل اقتصادي للتفاوت في توزيع الانفاق الاسري في الريف العراقي عبر مسوحات ميزانية الاسرة للفترة ١٩٧١-١٩٨٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد .
٤- أبو صالح ، محمد (٢٠٠٨)، مبادئ الاحصاء، الطبعة الاولى ، دار اليازوري العلمية ،عمان .
5- هيئة احصاء اقليم كوردستان-العراق:عرض الواقع / الاشكاليات / ومساهمتها في دعم دخل الفرد في مدينة أربيل - إقليم كوردستان العراق http://krso.net/files/articles/report6.pdf(3/3/2012)
6- العلي ، أحمد أبريهي (١٩٧٨) ، توزيع الدخل في العراق ، قياس بعض مظاهر التفاوت و محاولة في التحليل الأقتصادي ، وزارة التخطيط الدائرة الأقتصادية .
7- الفارس ، عبدالرزاق ، (٢٠٠١) ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
8- المشهداني، عبدالغني عبد الله ، (١٩٨٩) ، تطور نمط الأستهلاك العائلي ١٩٧١- ١٩٨٥ في ضوء بحوث ميزانية الأسرة العراقية، دراسة أقتصادية قياسية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الأدارة والأقتصاد ، قسم الأقتصاد ، جامعة بغداد .
9- باقر ، د.محمد حسين وأسماعيل ، مهدي محسن ، (١٩٨٦) ، توزيع الدخل العائلي في العراق ، وزارة التخطيط ، المعهد القومي للتخطيط ، دراسة رقم (٢٩٧) .
10- بن جليلي ، رياض (٢٠٠٩) ، مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الأنفاق ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .
١١-جعاطة ، أحمد زوبير (١٩٨٩) ، تحليل أقتصادي لتفاوت مستوى الرفاهية الأقتصادية بين الريف والحضر العراقي خلال الفترة ١٩٧١- ١٩٨٥ ، مجلة الأدارة والأقتصاد ، العدد (١٠) ، ص ١١-٣٨ .
12-شاوي ، محمد بوجلال، (١٩٩٩) ،التفاوت في توزيع الدخول و أثره في التنمية الأقتصادية في الجزائر للمدة(١٩٧٤_١٩٩٤) رسالة ماجستير غير منشورة في اقتصاد ، كلية الأدارة و الأقتصاد، جامعة الموصل .
13- عبدالفضيل ، د. محمود (٢٠٠٥) ، العولمة والفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية ، ورقة مقدمة الى : أجتماع خبراء اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغربي آسيا حول تأثير العولمة على الوضع الأجتماعي في المنطقة العربية ، بيروت .
14- صابر بيرداود عثمان ، (٢٠٠١) ، التحليل الاقتصادي لتفاوت الرفاهية الاقتصادية بين الحضر والريف، في العراق للمدة من (١٩٧٦-١٩٩٣) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة، جامعة بغداد .
١٥- سعد طه محمد ، (٢٠٠٧) ، قياس و تحليل التفاوت في الدخل واثره على نمط الاستهلاك العائلي في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٦) ، رسالة ماجستير غير منشورة في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين .
١٦- وزارة التخطيط ، أقليم كوردستان (٢٠٠٧) ، تحليل مقارن لمستوى الدخل ومصادره في أقليم كوردستان و العراق للعام ٢٠٠٧ .
١٧- وزارة التخطيط و التعاون الأنمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء و تكنولوجيا المعلومات (٢٠٠٦) ، خارطة الحرمان و مستويات المعيشة في العراق UNDP ، الجزء الثالث ، الملف الأحصائي ، بغداد .

المصادر الأنكليزية :

1-Ackly, Gardner. (1967), "Macroeconomic", The Macmillan Company, New York.
2-Atkinson , A.B. , (1975) , The Economics of Inequality , Oxford University Press , London .
3-Ayala , Luis and Martinz R. Sa , (1997) , Equivalence Scale in Tax and Transfer policies , www.Minhoc.es/ief/principal.htm
4-Blundell , R. and Perston , I. , (1998) , Consumption Inequality and income uncertainty , Quarterly Journal of Economics , Vol.113 , p: 123-17 . 5-Chenery, Hollis et. al. (1976)," Redistribation with Growth", Oxford University Press, Ely House , London.
-6Cowell , Frank A، , (1977) , Measuring Inequality , Philip Allan Publisher Limited , Oxford .
7-Cowell , Frank A.، (2009), Measuring Inequality, http://darp.lse.ac.uk/MI3.
8-Chao , Linkoln L، , (1979) , Statistics Methods and Analysis , 2ed , McGraw-Hill Kogakusha , Ltd . , Tkoyo .
9-Conover , W، J، (1971) , Practical Nonparametric Statistics , John Wiley and Son Inc، , NewYork .
10-Cussen , Mary Lucille., (2003) ,Inequality in Ireland, A comparison using income and expenditure distribution data , 1994-1995 and 1999-2000 , 11:30pm www.ucc.ie/en/economics/research،21/10/2009
11-Dagum , Camilo , (1980) , Inequality Measure Between Income Distribution with Applications Econometric .
12-Fields, Gary S., "How Much Should We Care About Changing Income Inequality in the Course of Economic Growth?" (2007). *Articles and Chapters.* Paper 115. http://digitalcommons.ilr.cornell.edu/articles/115.
13-Friedman , (1957) , A theory of the Consumption function , Princeton NJ , princetion Uni ، prss , for NBER ، Quoted from (Mary Lucille Cussen , 2003 ,Inequality in Ireland, A comparison using income and expenditure distribution data , 1994-1995 and 1999-2000 , 11:30pm) www،ucc،ie/en/economics/research،21/10/2009
14-Gibbons , Jean Dickinson (1976) , Nonparametric Methods for Quantitative Analysis , Holt , Rinehart and Winrton , NewYork .
15-Haughton , Jonathan , and Khandker , Shahidur R، , (٢٠١٠) , Hand Book on : Poverty and Inequality The International Bank for Reconstruction and Development , The World Bank , Washington DC .
16-Kakwani ,N، c, (1980), Income Inequality and Poverty , Methods of Estimation and Policy Applications , Oxford University Press
17-Kondor , Yaarkov ,(1971) , An Old-New Measure of Income Inequality , Econometrica .
18-Lewbel ,Arthur.and College, Boston,(2008),." ENGEL CURVES" Entry for The New Palgrave Dictionary of Economics", 2nd edition, edited by Steven N.Durlauf and Lawrence E.Blume,Palgrave Macmillan. (References of cf53 2010Xavier, (internet).
19-Meier, Gerald M. (1976), Leading Issues in Economic Development, Oxford University Press, London.

20-Moon, Marilyn and smolensky, Eugene (1977)," Imprroving Measures of Economic well- Being", Academic press Inc., New York.
21-Muellhauer , John , (1975) , Identification and Consumer Unit Scale , Econometrica , No :4 , pp : 807-809 .
22-Olken , B. , (2005) , Revealed Community Equivalence Scales , Journal of public Economics , 89 , pp: 545-566 .
23-Pigou, A. C. (1932)," Economics of Welfare", Macmillan, London.

24-Pyatt, Graham (1977), "Distribution of Income and Wealth: on International Comparisons of Inequality",American Econo. Association, pp: 71- 75.
25-Ray,Debraj,(1998), Development Economics, Princeton University Press,
http://en.wikipedia.org/w/index.php?title=Gini_coefficient&action=edit&section=8.
26-Shorrocks , Antony F، , (1982a) , The Impact of Income Components on the Distribution on Family Income , Quarterly Journal of Ecoomics , pp: 311-326 .
27-United Nations Human Settlements Programme (UN-HABITAT),(2008), " State of the World's Cities 2008/2009: HARMONIOUS CITIES-Part 2.,Scial Harmony", Earthscan Publishing,London.
28-Wikipedia, the free encyclopedia.mht, Gini coefficient .

Measuring and analysing inequality in the Distribution of Economic Welfare in Suleimania Governorate during (2007):

Abstract

The issue of inequality in distribution of income and / or consumption expenditure is related to economic welfare because there is an inverse relationship between the economic welfare on the one hand, and the degree of inequality, on the other hand. Despite the fact that inequality is considered as normal phenomenon in every society, but if it exceeded certain limits it will lead to undesirable economic, social and political consequences. Therefore, the availability of indicators about inequality is a necessary tool for planning and evaluation of economic development programs. So, current study is aiming at measuring and analyzing the degree of inequality in distribution of consumption expenditure within three geographic areas of Suleimania governorate, namely: the governorate center, other urban and rural area, using familiar objective measures like Gini Cofficient, Kuznets Cefficient, and Coefficient of Variation, sa well as measuring and testing inequality between them by using special measures called Economic Distance Ratios. As was expected, the study found that the degree of inequality in per capita expenditure distribution is relatively high in the areas under consideration, as well as found significant differences between them.The data wich have been used were collected by Iraqi Central Bureau of Statistics and Information Technology cooperation with the statistics of the Kurdistan Region - Iraq during (2007).Finally,the study suggested some proposals that may serve future studies related to inequality, or that assist in designing of programs that contract the living standards gap between individuls of the society.

Key Word: **Measuring Income Distributin Inequality, Measuring consumption expenditure Inequality, Gini Cofficient , Measuring Inequality.**